

الملخص التنفيذي

تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى الاربعين سنة الماضية، وذلك، إلى حد كبير، بفضل الاحتياطات الهائلة من النفط والغاز. ومع ذلك، شهد القرن 21 تحول عالمي كبير نحو تأسيس الاقتصاديات القائمة على المعرفة، من خلال الابتعاد عن الاعتماد على النفط، إلى تطوير قطاع الأعمال والسياحة، وغيرها من القطاعات. وقد أدى كل ذلك إلى تغيير طبيعة الأعمال والوظائف المطلوبة من قبل سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي، كما أدى إلى تحول جذري في نوعية التعليم المطلوب تقديمه للطلاب. وقد أدت هذه التغييرات إلى خلق هوة متزايدة بين قطاعي التعليم والأعمال، والنتائج السلبية لهذه الهوة لا بد أن تظهر على المدى القريب.

إن ورقة السياسة هذه لا تخاطب كمية التعليم المقدمة في دولة الامارات العربية المتحدة فحسب، بل تتعدى ذلك لتركز على الطرق التي يمكن من خلالها التركيز على تحسين نوعية وجودة التعليم، من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية وتعزيز القدرة التنافسية بصورة أفضل. بداية، سيتم وصف السياق من أجل مناقشة هذه المسألة، ومن ثم سيتم استعراض نتائج بعض البحوث التي تم نشرها حول التربية والتعليم، مع التركيز بشكل خاص على نوعية وجودة التعليم كعامل محدد للقدرة التنافسية. بعد ذلك، ستركز الورقة على قضية دولة الإمارات العربية المتحدة، وستتناول الحلقة المفقودة بين نظام التربية والتعليم وسوق العمل. وأخيراً، تختتم من خلال رفع عدد من التوصيات التي يمكن أن تساعد واضعي السياسات على تحسين نوعية وجودة التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة بهدف إنشاء اقتصاد قوي قائم على المعرفة.

ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية في قطاع التربية والتعليم في دولة الامارات العربية المتحدة

سمر فرج، مؤسسة القاسمي

القدرة التنافسية وجودة التعليم

وفقاً إلى ما قاله كل من Snellman و Powell، إن الاقتصاد القائم على المعرفة هو اقتصاد مدفوع من قبل التكنولوجيا والعلم، حيث هناك "اعتماد متزايد على القدرات الفكرية بدلا من الإيرادات المادية أو الموارد الطبيعية" (2004، الصفحة رقم 21). إن هذا الشكل من أشكال النمو في منطقة الشرق الأوسط ارتبط بزيادة "التنافسية المحلية والسياسات الاقتصادية التي تدعم الابتكار، وتطوير التكنولوجيا، وتنظيم المشاريع التجارية، وتعزيز مهارات القوى العاملة، وتبني الهياكل التنظيمية العالية الأداء، وتطوير البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" (Schwalje، 2012، الصفحة رقم 4). على مدى العقد الماضي، الحوارات المتعلقة باقتصاد المعرفة أصبحت جوهرية بالنسبة للعديد من الاستراتيجيات الوطنية وخطط التنمية في جميع أنحاء المنطقة. وبسبب صعوبة تقييم مستوى التقدم المحرز في قطاع المعرفة، تم الاعتماد على البيانات والمؤشرات التي تم جمعها لقياس مستوى القدرة التنافسية للدولة، واستعدادها لاقتصاد مبني على المعرفة.

إن مؤشر التنافسية العالمية (جي.سي.آي)، الذي تم تطويره من قبل مايكل بورتر Michael Porter في عام 2004، هو مقياس عالمي يتألف من 12 مؤشر يستخدم لتقييم معدل التنافسية، أو الانتاجية للدولة على المستوى العالمي (Schwab، 2011). في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2011 - 2012، تم تقييم دولة الامارات العربية المتحدة في المرتبة 27 عالمياً، والثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما يعني أنها كانت أدنى من جيرانها قطر والمملكة العربية السعودية، ولكن أعلى بكثير من الدول العربية الأخرى. وفي حين أن دولة الامارات العربية المتحدة برعت في سوق العمل، والسوق المالية، والتكنولوجيا، ومؤشرات الابتكار، إلا أنها حصلت على أسوأ تقييم في مجال "الصحة والتعليم الابتدائي" و "التعليم العالي والتدريب". وبالرغم من أن مؤشرات التنافسية العالمية، على غرار المؤشرات العالمية الأخرى، لا تعتبر مقاييس دقيقة للتنافسية على الاطلاق، إلا أنها تؤكد أن هناك بعض المجالات التي ربما تم إهمالها والتي تتطلب المزيد من الاهتمام.

جودة التربية والتعليم والعوائد على التعليم

يتم دراسة العلاقة بين التربية والتعليم، والنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية استناداً إلى العوائد التي تتمكن الدولة من تحقيقها نتيجة استثمارها في التربية والتعليم. ويؤكد الكثيرون بأن الاستثمار في التعليم يسمح للفرد من تحقيق عائدات أعلى، وإذا تم تطبيق ذلك على المستوى الوطني، من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة النمو والإنتاجية داخل البلاد.

الجدول رقم ا: العوائد الاجتماعية مقارنة بالعوائد الخاصة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالبي

المنطقة	العوائد الاجتماعية			العوائد الخاصة		
	الابتدائية	الثانوية	التعليم العالبي	الابتدائية	الثانوية	التعليم العالبي
آسيا	16.2	11.1	11.0	20.0	15.8	18.2
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	15.6	9.7	9.9	13.8	13.6	18.8
امريكا اللاتينية	17.4	12.9	12.3	26.6	17.0	19.5
جنوب الصحراء الافريقية	25.4	18.4	11.3	37.6	24.6	27.8
دول منظمة التعاون والتنمية الدولية	8.5	9.4	8.5	13.4	11.3	11.6
العالم	18.9	13.1	10.8	26.6	17.0	19.0

المصدر: Psacharopoulos and Patrinos (2002)

نتائج البيانات أن هناك عوائد خاصة واجتماعية جيدة نتيجة الاستثمار في التعليم، مع معدلات خاصة تصل في العادة إلى متوسط نحو 1.5 مرة اعلى من المعدلات الاجتماعية.

كما أن المعدلات الخاصة أيضا كانت اعلى بالنسبة لمستوى التعليم العالبي، مقارنة بمرحلة الدراسة الثانوية. ومع ذلك، تم ملاحظة اثنين من التناقضات. الأولى، كل من بلدان منظمة التعاون والتنمية وبلدان الشرق الأوسط لديهم متوسط اقل من العوائد على التعليم في جميع انحاء العالم. ثانيا، منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هي الوحيدة التي كانت لديها عوائد اجتماعية اكبر نتيجة الاستثمار في التعليم الابتدائي، مقارنة بالعوائد الخاصة. وفي حين ان النتائج الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية تتسق مع النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة، التي توضح انخفاض العائدات في الدول التي لديها مستويات تنمية أعلى (Carnoy ، 2004)، ليس من الواضح سبب انخفاض العوائد الخاصة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. ولقد قام البنك الدولي سنة (2008) بتقديم اربعة تفسيرات ممكنة لهذه الاسباب، وهي: تأثير غير متجانس للتعليم على معدل النمو للدول في المنطقة، وتدني جودة نظام التعليم، وعدم وجود توازن في توزيع التعليم بين افراد المجتمع (على سبيل المثال، هناك نسبة صغيرة من السكان المتعلمين، في حين الاغلبية من الأميين)، وقلة عرض عدد الوظائف التنافسية. وفي حين أن كل من هذه السيناريوهات ممكنة، يؤكد Pritchett (2001) في كتابه بعنوان "أين ذهب كل هذا التعليم؟" بأن قلة وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي والاستثمار في التربية والتعليم، هو بسبب انخفاض جودة التعليم. لغاية الآن معظم الدراسات التي تتناول العوائد على التعليم استخدمت معايير مثل التحصيل العلمي او التسجيل للحصول على التعليم من أجل قياس مدى الاستثمار في قطاع التربية والتعليم، وهذا يمكن أن يكون خادعا لان النتائج لا تمثل بالضرورة القدرة المعرفية او الإبداع للسكان (Hanushek 2005).

وفي حين يجادل الاقتصاديون الجزئيون أن هناك في الغالب عوائد ايجابية كبيرة عند الاستثمار في التربية والتعليم، إلا أن الاقتصاديين الكليين لم يتمكنوا من التوصل إلى نفس هذه النتائج المقنعة. (Psacharopoulos و Patrinos، 2002، البنك الدولي، 2004). توضح النتائج التجريبية لدراسات الاقتصاد الجزئي أنه كلما زادت التنمية الاقتصادية للبلاد، كلما زادت العوائد على مستويات التربية والتعليم (Carnoy ، 2004)، ومع ذلك، نتائج دراسات الاقتصاد الكلي لم تتوصل إلى أن هناك دليل قاطع يثبت بأن زيادة الاستثمار في التربية والتعليم يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي (Pritchett ، 2001 ، Spiegel و Benhabib ، 1994).

وبالاضافة إلى العوائد الاقتصادية التي يمكن تحقيقها نتيجة الاستثمار في التربية والتعليم، هناك أيضا الكثير من العوائد الاجتماعية. إن العوائد الاجتماعية التي يتم تحقيقها نتيجة الاستثمار في التربية والتعليم يمكن أن تعود بالفوائد ايجابية على العديد من المجالات الأخرى مثل الصحة، والأمن، والعمل، وغيرها من المجالات. فمن الصعب تحديد الفوائد الاجتماعية الفعلية الناجمة عن وجود المزيد من القوى العاملة المتعلمة، مقارنة بتحديد الفوائد الاقتصادية. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الموظف الذي يتمكن من تحسين إنتاجيته بإمكانه أن يؤثر ايجابيا على انتاجية زملائه ويشجعهم على تحقيق مستويات اعلى من الابتكار والانتاجية في العمل. وعلى المستوى الوطني، العوائد الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق مشاركة سياسية أكبر، وخفض معدلات البطالة، وتحسين الوضع المهني، والصحي، وخفض معدلات الجريمة، وتحسين التكنولوجيا (Carnoy ، Karoly ، 2004 - ، 2010، البنك الدولي، 2012، Chandra ، 2011).

يوضح الجدول رقم ا اعلاه نتائج الدراسة التي اجريت من قبل Psacharopoulos و Patrinos (2002) حول مقارنة المعدلات الاجتماعية والخاصة للعوائد على الاستثمار في التربية والتعليم عبر مختلف القارات. وعلى العموم، توضح

ويعتقد Kimko و Hanushek (2000) أن نتائج الاختبار الدولي في مادتي الرياضيات والعلوم هي الأكثر تمثيلاً لقياس نوعية وجودة التعليم، وإن كانت لا تزال ناقصة بعض الشيء. فقد وجدوا أن البلدان التي لديها معدلات أعلى في نتائج اختبار مادتي الرياضيات والعلوم، لديها نوعية تعليم أفضل، ومعدلات نمو اقتصادية أعلى، بحيث كان لديها انحراف معياري واحد في نتائج أداء الاختبار مع فارق واحد في المائة في نصيب الفرد السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. (Karoly, Hanushek, 2010, 2005). وعلاوة على ذلك، أظهرت نتائج الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل Mulligan (1999) و Murnane وآخريين (2000) و Lazear (2003) بأن نتائج اختبار الطلاب يرتبط بمعدل الدخل والإنتاجية، حيث زيادة واحدة في الانحراف المعياري في الاداء في الرياضيات يمكن أن يؤدي إلى زيادة تصل إلى 12% في معدل الدخل السنوي. وقد تكررت هذه النتائج في البلدان النامية، مع آثار ايجابية أكبر.

جودة التعليم ما بعد الاختبارات الدولية

بالرغم من أن هناك قيمة فعلية ملموسة في وجود بيانات مقارنة دولية لأداء الطالب في المواد الدراسية الاساسية، يؤكد Sahlberg (2006) أن "في احسن الاحوال، تمثل نتائج الاختبارات هذه حكم عقلاني وغير حيادي واختزالي للغاية للعمليات والإجراءات المعقدة داخل نظام التربية والتعليم بالنسبة لاقتصاد المعرفة". واذ تم اخذ قضية جمهورية كوريا

بعين الاعتبار، يجادل Kim و Jang (2004) بأنه على الرغم من أن هذه الدولة تمكنت من تحقيق أعلى مرتبة في تقييمات PISA (برنامج تقييم الطلاب الدولي) و TIMSS (الاتجاهات في مادتي الرياضيات والعلوم)، وتعد أيضاً واحدة من أكثر القوى الإنتاجية في العالم، نظام التعليم لديها يضعف بمرور الوقت بسبب ضعف سلطة المعلم، وتدني نوعية وجودة التعليم، وقلة وجود الإبداع والمرونة لدى الطلاب بسبب التركيز على حفظ المناهج الدراسية عن ظهر قلب بدون فهمها. وقد لاحظ الدكتور يونج تشاو، وهو أكاديمي صيني - أمريكي نفس الشيء بشأن نظم التعليم في شرق آسيا عموماً، حيث يتمكن الطلاب من تحقيق أعلى المعدلات في الاختبارات الدولية، لكنهم يعانون بحق وحقيق عند محاولتهم العثور على الوظائف بعد تخرجهم من الجامعة. وهو يتوقع أن مؤسسات التعليم العالي الغربية سوف تبدأ في المستقبل القريب باستبدال الامتحانات الموحدة بتدابير أكثر إنصافاً وشمولاً لتقييم مستوى الإنجاز العلمي للطلاب (Stevenson, 2011). ونتيجة لذلك، من المهم توسيع نطاق تعريف الجودة لتشمل ليس فقط التحصيل وفقاً للتقييمات الدولية في عدد من المواضيع الدراسية، ولكن أيضاً العوامل الأخرى التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند تقييم أداء الطلاب، وأهمها هي نوعية وجودة المعلمين. وفقاً إلى Hanushek (2005) المعلم الجيد بإمكانه أن يحسن الإنجاز العلمي للطلاب بما لا يقل عن أربعة درجات مئوية (أو 0.12 على مقياس الانحرافات المعيارية) في غضون السنة الأكاديمية الواحدة.

المعلمون يلعبون دور جوهري في نجاح فنلندا

طيلة الاربعين سنة الماضية، تحول نظام التربية والتعليم في فنلندا من المتوسط إلى أفضل نظام في العالم. بالوقت الحالي، أكثر من 90% من الطلاب في هذه الدولة يواصلون تعليمهم الثانوي، وينخرط ثلثهم في التعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، هذه الدولة تمكنت من تحقيق أعلى الدرجات في اختبار PISA بصورة متواصلة (Darling-Hammond, 2009). وبصرف النظر عن وجود نظام عادل للغاية، حيث يتلقى جميع الأطفال وجبة طعام مجانية يومية، والرعاية الصحية، والمواصلات، والفرطاسية، والتوجيه الارشاد داخل المدرسة، يعتمد نظام التربية والتعليم الفنلندي على المعايير العالية للمدارس والدعم المقدم لها، والموازنة بين المركزية واللامركزية، وتقييم المناهج الدراسية، والأهم من ذلك، امتلاك هذه الدولة لأفضل المعلمين تأهيلاً في العالم (Darling-Hammond, 2009)

كل ذلك يدفعنا للتساؤل، كيف تمكنت فنلندا من خلق واحدة من أكثر نظم التعليم المرغوب فيها في العالم؟ لقد اتخذت الحكومة مسار الاستثمار في "... المعلمين المتميزين للغاية، (حتى تسمح) للمدارس المحلية بالتمتع في المزيد من الاستقلالية من أجل اتخاذ القرارات حول ما ينبغي أو ما لا ينبغي تدريسه (Darling-Hammond, 2009، الصفحة رقم 19). بناء على ذلك، على مدى 25 سنة الماضية اصبحت مهنة التدريس أكثر تنافسية لأنه تم إنشاء برنامج لتدريب المعلمين انتقائي للغاية، حيث يتم قبول فقط 10% من المتقدمين للوظائف في هذا القطاع في السنة (Sahlberg, 2007). وإن مدة هذا البرنامج هو خمس سنوات، ويركز في المقام الأول على تزويد المدرسين بمهارات تدريس قوية مقتبسة من الدراسات والبحوث، حتى يتمكنون من لعب دور أكبر داخل المدارس. وبالوقت الحالي يتعاون المعلمون بشكل مستمر من أجل تطوير المناهج الدراسية، واستكشاف طرق مبتكرة لتقييم الطلاب (التي لا تنطوي على الامتحانات)، وتطبيق ممارسات تدريس جديدة ومبتكرة، وإجراء البحوث العملية داخل صفوفهم لتحسين عملية التدريس والتعليم (دارلينغ هاموند، 2009 - سالبرج، 2007).

ونطاق الالتحاق بقطاع التعليم. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل المزيد من الاهتمام للاهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في استراتيجية وزارة التربية والتعليم 2010 - 2020، من اجل تحسين نوعية وجودة التعليم في المدارس الحكومية في دولة الامارات العربية المتحدة. (2010). وبالرغم من الدعوة إلى التركيز على "نموذج مركزي للطلاب، الذي يركز على تحسين نتائج الطلاب، والحياة المدرسية، والمساواة من اجل مواكبة المعايير الدولية" (وزارة التربية والتعليم للامارات العربية المتحدة، 2010، الصفحة رقم 15)، استمر نظام التربية والتعليم، على الوجه الأكبر، في التركيز على المعلم، مما أعاق تنمية المهارات التي يتطلبها اقتصاد المعرفة.

قطاع التربية والتعليم وسوق العمل في دولة الامارات العربية المتحدة: الحلقة المفقودة

بينما يجادل البعض بأن دولة الامارات العربية المتحدة لديها واحدة من ادنى مستويات الاستثمار في قطاع التربية والتعليم في منطقة الشرق والوسط وشمال افريقيا، حيث كان لديها حوالي 1.2% من الناتج المحلي الاجمالي للفرد (البنك الدولي، 2012 ب). وتشير نتائج التقديرات أن في سنة 2010 تلقى قطاع التربية والتعليم أعلى نسبة من الدعم المالي في البلاد (22.5%)، التي بلغت حوالي 2.7 مليار دولار امريكي (تفاعل الامارات العربية المتحدة، 2009).

لذلك، وبالرغم من نتائج التقارير المختلفة، يبقى شيء واحد واضح ومؤكد، ألا وهو أن الاستثمار المالي في قطاع التربية والتعليم لم ينجح لحد الآن في تلبية متطلبات المعرفة الاقتصادية، ومن اجل إجراء المزيد من التقييم لقطاع التربية والتعليم لدولة الامارات، يجب بحث ثلاث مجالات في هذا القطاع، وهي تحديداً: الالتحاق بالتعليم، التحصيل العلمي، وجودة التعليم.

الالتحاق بالتعليم

بالرغم من تزايد عدد السكان من الشباب في دولة الامارات العربية المتحدة، احدى المجالات التي شهدت تحسن كبير هي إمكانية السكان على الالتحاق بالمدارس بشكل أكبر خلال العقود الأخيرة الماضية. ووفقاً إلى تقرير اليونيسكو بعنوان التربية والتعليم للجميع، وتقرير الرصد العالمي (2011)، في عام 2008، معدلات الالتحاق الصافي في التعليم الابتدائي ومرحلة الثانوية تراوحت بين 92% و 94% على التوالي، وهي مماثلة لبقية المعدلات في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. وفي حين لم يتم ملاحظة اي فوارق بين تعليم الجنسين في المرحلة الابتدائية، ثبت أن الفجوة تتسع قليلاً في مرحلة الثانوية، حيث تم ملاحظة تسرب الشباب من المدارس بمعدلات عالية.

وفي حين يمكن ملاحظة هذا الاتجاه في العديد من الدول المجاورة، إلا أنه لحد الآن لم تتمكن الدراسات من تحديد الاسباب الفعلية لظاهرة التسرب هذه، وأجريت العديد من الدراسات في دولة الامارات، وتشير النتائج أن معدلات التسرب

ومحدد آخر لقياس نوعية وجودة التعليم في سياق اقتصاد المعرفة هو مستوى الطلاب في مهارات ما بعد المعرفة. في دراسة تم خلالها مراقبة خمس فئات من المهارات الروتينية مقابل الغير روتينية المعمول فيها في الولايات المتحدة الاميركية، لاحظ كل من Murnane و Levy و Autor (2003) أن هناك تحولا يندرج بالخطر في المهارات التي تطبق من قبل الافراد بالوقت الحالي مقارنة بما كان عليه الحال قبل 40 سنة، وهذا التحول الخطير تغير من تطبيق ثلاث انواع من المهارات اليدوية أو الروتينية إلى استخدام مهارات الاتصالات بشكل كبير للغاية. بعبارة أخرى، بمرور الزمن، تطورت عملية التوظيف لتشمل توفير فرص عمل جديدة التي تتطلب ايضا المهارات الجديدة، بما في ذلك "القدرة على ايجاد حلول للمشاكل، والعمل ضمن مجاميع عمل، والتواصل مع الآخرين بشكل فعال. وقد نمت هذه الوظائف على حساب الوظائف الأخرى التي تتطلب المهارات الروتينية التي يمكن إنجازها بسهولة باستخدام اجهزة الكمبيوتر او الآلات الأخرى، إلى جانب المهارات اليدوية (Karoly، 2010، الصفحة رقم 8).

التعامل مع القدرة التنافسية في دولة الامارات العربية المتحدة

في سياق المناقشات المتزايدة حول اهمية القدرة التنافسية في دولة الامارات العربية المتحدة، استجابت الدولة من خلال نشر مجموعة من الوثائق حول الاستراتيجية والرؤى، بما في ذلك الرؤية الاقتصادية لإمارة ابوظبي للعام 203. (حكومة ابوظبي، 2008) ورؤية الامارات العربية المتحدة للعام 2021 (2009)، التي تقدم اجابة حول الأسئلة التي تتعلق بالقدرة التنافسية واقتصاد المعرفة. الرؤية 2021 (2009) تحدد اربعة أركان رئيسية لمتطلبات اقتصاد المعرفة التي تركز على المسؤولية الجماعية، والمصير، والمعرفة، والازدهار. وتحت ركن "متحدين لضمان الازدهار" تصف الرؤية اربعة اهداف رئيسية لمساعدة قطاع التعليم على بناء "قطاع تعليم من الدرجة الأولى" - مع التركيز على الهوية الوطنية، والقيم الثقافية، والاصلاحات للمناهج الدراسية، والتركيز على المعايير الدولية من أجل تشجيع الطلاب على مواصلة التعليم العالي، والتوسع في عملية التربية والتعليم، وأخيراً، خلق فرص متساوية لجميع الطلاب ذوي مختلف القدرات والإمكانيات. (رؤية الامارات العربية المتحدة للعام 2021، 2008). وفي سياق مماثل، واحدة من الركائز التسع لرؤية إمارة ابوظبي للعام 2030 تدعو إلى "إقامة نظام تعليم رئيسي". ووفقاً إلى هذه الوثيقة، عملية التعليم والتدريب يلعبان دور رئيسي في تعزيز تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين "كلا من فرص العمل للمواطنين، والانتاجية، والقدرة التنافسية للقوى العاملة بشكل عام" (حكومة أبوظبي، 2008، الصفحة رقم 15).

كما تم ايضا بذل الجهود من قبل وزارة التربية والتعليم ومجلس ابوظبي للتعليم (مجلس ابوظبي للتعليم) بهدف مخاطبة بعض هذه الاهداف من خلال إدخال الاصلاحات على المناهج الدراسية، والمشاركة في الاختبارات الدولية، وتوسيع

تتراوح ما بين 8% و 25%، وفي المقام الأول، معظمها تحدث عند الصف 10 (وزارة التربية والتعليم لدولة الامارات، 2010، Ridge، 2010). ومن ثم يمكن ملاحظة تحول كبير بين التعليم الثانوي والجامعي، حيث تقرر نسبة أكبر من النساء مواصلة دراستهن العليا، في حين يقرر الشباب دخول سوق العمل نظرا للحوافز الاقتصادية العالية التي يقدمها هذا القطاع. وفيما يتعلق بمستوى التعليم العالي، كانت معدلات الالتحاق الإجمالية 17% و 36% على التوالي (التعليم للجمع، 2008). وعلاوة على ذلك، وفقا إلى فوكس (2007)، نسبة الاماراتيين الذكور إلى الإناث في مؤسسات التعليم العالي هي 3 إلى 7.

التحصيل العلمي

إن ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس في دولة الامارات رافقا ارتفاع في معدلات التحصيل العلمي في جميع انحاء الدولة بالنسبة للإناث. ولكن للأسف، لم يكن الحال مماثلا بالنسبة للذكور. وفقا إلى نتائج البيانات الخاصة بوزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2006/2007، كان أداء الذكور في إمارة رأس الخيمة اسوأ من أداء نظرائهم من الإناث في جميع المواضيع الدراسية بالنسبة للمراحل الدراسية 10 - 12 (عبد الله و Ridge، 2011). وتم ملاحظة نتائج مماثلة في تقرير PISA 2009+، حيث ثبت أن الامارات لديها أعلى فجوة بين الجنسين مقارنة بجميع الدول المشاركة الأخرى، مع فارق 31 نقطة بين التحصيل العلمي للذكور مقارنة بالإناث في مادة العلوم (Walker، 2011).

كما ان هناك بيانات توضح وجود علاقة عكسية بين النسب المئوية للذكور مقارنة بالإناث المشاركين في القوى العاملة من حملة شهادات التعليم الابتدائي مقارنة بحملة شهادات التعليم العالي. ولوحظ في عام 2005 أن نسبة الذكور إلى الإناث الذين انضموا إلى القوى العاملة من حملة شهادات التعليم الابتدائي كان ما يقرب من 2 إلى 1، في حين كانت نسبة الذين اكملوا تعليمهم العالي 1 إلى 2 على التوالي (البنك الدولي، 2012 ب). وفي حين أن هذه المسألة تعد خطوة ايجابية للغاية بالنسبة للنساء الاماراتيات، اللواتي يتمتعن بلا شك بعوائد الاستثمار في تعليمهن، فإنه لا يشر بالخير بالنسبة للذكور، وربما المجتمع الاماراتي ككل.

جودة ونوعية التعليم

بالرغم من أن الالتحاق بالتعليم العالي والتحصيل العلمي يعتبران من المعايير الرئيسية المستخدمة لتقييم تأثير نظام التعليم على النمو الاقتصادي، إلا أنها ليست دقيقة لان هذه المعايير يمكن قياسها بسهولة، ويجادل الكثير من الخبراء بأن هذه المعايير مضلة ولا تعكس بالفعل جودة وفعالية نظام التعليم (Zoega و Gylfason، 2002، Hanushek، 2007). وسيتناول هذا القسم مسألة تقديم الإجابة على سؤال جودة ونوعية التعليم من خلال دراسة اثنين من المسائل المهمة، وهما الاختبارات الدولية ونوعية المعلمين. خلال السنوات الأخيرة شاركت دولة الامارات في التقييمات الدولية مثل TIMSS و PISA، التي توفر بيانات يمكن

قياسها حول أداء الطلاب من مختلف الفئات العمرية في المواد الدراسية ومن ثم مقارنتها بقيّة الطلاب في العالم. وبالرغم من أن نتائج اختبار TIMSS لسنة (2007)، الذي اجري في دبي فقط، كشفت أن أداء الطلاب الاماراتي هو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن نتائج اختبائي TIMSS و PISA 2009+ كشفت أن ادائهم لا يزال اقل بكثير من المعدلات العالمية ومعدلات OECD مما يؤكّد الحاجة إلى تحسين مستوياتهم في جميع المواد التي يجري تقييمها (Walker، 2011 - هيئة المعرفة والتنمية البشرية، 2009). وقد كشفت نتائج PISA 2009+ أن في حين ما يقرب من نصف طلاب دولة الامارات العربية المتحدة بارعون في مادة الرياضيات وأكثر من 60% منهم بارعون في مادتي العلوم والقراءة، إلا انهم ايضا سجلوا معدلات اقل من المتوسط العالمي في جميع المواد الثلاث. بالنسبة لمادة القراءة، حققت دولة الامارات معدل 431، وهي 63 نقطة تحت متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وفي مادة الرياضيات حققت 124 نقطة، وهي 75 نقطة اقل من متوسط منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتقريبا 180 نقطة اقل من شانغهاي، التي كان لديها الأداء الأفضل (Walker، 2011). وتؤكد نتائج الاختبارات ايضا ان الطلاب في المدارس العامة لا يحققون نفس النتائج الايجابية التي تمكن زملائهم من تحقيقها في المدارس الخاصة، وأداء الفتيات بشكل عام كان افضل من أداء الذكور في جميع المواد الثلاث وهي تحديدا: القراءة والرياضيات والعلوم. ويمكن تفسير الاختلافات الكبيرة بين الجنسين هذه، من بين امور أخرى، على أنها بسبب تلقي الذكور الإماراتي مستوى تعليم اقل من نظرائهم الإناث (Ridge، 2010).

كما أكدت نتائج الدراسات بأن المعلم الجيد بإمكانه أن يحسن مستوى أداء الطلاب بشكل كبير، وبالتالي يؤثر ذلك ايجابيا على جودة التعليم ككل (Hanushek، 2007). وأظهرت الأدلة من دولة الامارات أن عملية التدريس عموما تعتبر ضعيفة، وفي العادة تتمحور الفصول الدراسية للمعلم حول المناهج الدراسية التي لا تعطي المعلم الحرية في اتخاذ القرارات حول الطريقة التي ينبغي فيها إدارة الصف، وبالتالي هذا يؤثر سلبيا على الطلاب ويعيقهم من لعب دور نشط في عملية التعلم (Ridge، 2010 - Mysken و Nour، 2002). "التأثير السلبي الطويل المدى لقلّة تشجيع المعلمين وعدم منحهم حرية تحمل المجازفات أثناء تقديمهم للتدريس هو خانق للإبداع والابتكار ويمنعهم من تقديم التدريس للطلاب بالشكل الصحيح والمطلوب. فإنه يعني أن على العلماء والمخترعين ورجال الأعمال الواعدين المضي قدما في الحياة والتصرف بحذر وامان من دون المجازفة او الابتكار او القيام بالتجارب" (Farah و Ridge، 2011). وهذه المسألة قد تثبط عزم الطلاب وتمنعهم من اختيار مواصلة دراستهم واختيار هذه المهن بعد التخرج من الدراسة. ويمكن ملاحظة ذلك عند الاطلاع على معدلات التحاق الطلاب الاماراتيين في الدراسات العلمية مقارنة بالدراسات الأدبية في مرحلة الدراسة الثانوية والعليا. وقد أفيد أنه في جميع السنوات السابقة، كان معدل التحاق الطلاب في مسار الدراسات الأدبية ضعف معدل

2. وضع خطة طويلة الأجل من أجل تحسين جودة أداء المعلم

يجادل Hanushek (2007) إن أفضل وسيلة لتحسين جودة أداء المعلم هي من خلال الاستثمار في المعلمين المؤهلين تأهيلاً عالياً، كما هو معمول فيه بنجاح في فنلندا، بدلا من إنفاق الأموال والموارد على إعادة تدريب المعلمين الحاليين. ولذلك، بدلا من تقديم عدد وافر من دورات التنمية المهنية التي نادرا ما تكون ذات صلة بالأنشطة والفعاليات اليومية للمعلمين، ينبغي على دولة الامارات العربية المتحدة تحسين برامج جودة إعداد المعلمين في الجامعات المحلية من خلال إنشاء معايير عالية أكثر صرامة لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء، بالإضافة إلى فرض متطلبات شروط قبول دنيا لجميع المعلمين الذين يأتون للعمل في دولة الإمارات. وبالرغم من أن هذا الحل يتطلب استثمار طويل الأجل، إلا أنه سوف يمكن رؤية النتائج الإيجابية لهذا القرار في غضون 20 أو 30 سنة فقط، كما سيؤدي أيضا إلى ضمان تحقيق نتائج إيجابية في قطاعي التعليم والاقتصاد (Hanushek ، 2007).

3. زيادة التركيز على مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات

رؤية الامارات العربية المتحدة تنص على أن الإنتاجية والقدرة التنافسية هي التي تحرك الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والبحوث والتنمية" (2009، الصفحة رقم 18) ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال الاستثمار في هذه المجالات وزيادة الاستثمارات المالية نحو برامج الدراسات العليا والبحوث بهدف زيادة معدلات الالتحاق في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بين الأوساط الأكاديمية وقطاع الصناعة. ابتداء من المدارس الابتدائية، ينبغي شغل الطلاب بشكل أكبر في هذه المواضيع الدراسية، حيث وجد أن ذلك يؤدي إلى تشجيع هؤلاء الطلاب على مواصلة دراستهم بمعدل مرتين في مجالات العلوم والهندسة إذا شعروا بالحب والشغف تجاه هذه المواد خلال دراستهم في المدرسة (البنك الدولي، 2008). بالإضافة إلى ذلك، حال التحاق الطلاب في مرحلة التعليم العالي، ينبغي تشجيعهم على مواصلة تدريبهم، وتطبيقهم، أو المشاركة في إنجاز البحوث، لان كل ذلك له آثار إيجابية على الطلاب الذين يفكرون بالبحث عن عمل في هذه المجالات في المستقبل (البنك الدولي، 2012 أ).

4. مواصلة إجراء التقييمات الداخلية والخارجية على الإصلاحات والسياسات

التقييم يعد من المسائل الجوهرية والمطلوبة التي يجب القيام فيها عند تطبيق أي برنامج أو سياسة جديدة. على الصعيد الوطني، ينبغي أن تستمر دولة الامارات بالمشاركة في التقييمات الدولية مثل TIMSS و PISA من أجل تقييم أداء الطلاب وفقا للمعايير الأكاديمية ومقارنتها بالدول الأخرى. كما ينبغي أيضا نشر نتائج التقييمات الوطنية من أجل السماح بعمل المزيد من الدراسات المعمقة حول نقاط الضعف في قطاع التعليم والأسباب وراء ذلك. وعلى

التحاقهم في مسار الدراسات العلمية في الصفوف 11 و 12 (Shaheen ، 2010). وبالمثل، البيانات الواردة من التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (2011) تؤكد أن فقط 21% من الطلاب الاماراتيين المسجلين في الجامعات بدولة الامارات يواصلون دراستهم في برامج العلوم او الهندسة، بينما الغالبية العظمى يواصلون دراستهم في العلوم الإنسانية، والعلوم الإجتماعية، او العلوم التجارية. ويمكن ملاحظة عواقب هذا الاتجاه بشكل واضح على سوق العمل، حيث يشكل المواطنون الاماراتيون 86% من الموظفين في القطاع العام (عبد الله و Ridge ، 2011)، بينما فقط 2% منهم يعملون في القطاع الخاص (Gonzalez ، 2010). ونظرا للحواجز الكبيرة التي يقدمها القطاع العام، بأجوره الأعلى، والأمن الوظيفي، والمزايا الأخرى الكبيرة، فإنه ليس من الغريب أن يختار معظم الخريجين هذا الاختيار. ومع ذلك، "هذا الاختيار يعني قلة وجود المواهب الريادية داخل الدولة، وعموما، هذا بدوره يتسبب بالكثير من المشاكل السلبية على التنوع والنمو الاقتصادي على المدى الطويل" (Ridge و Farah ، 2011).

توصيات السياسة

إن اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة يتمتع بالقدرة التنافسية العالية والمتزايدة وهو قائم على المعرفة. وفي حين أن معدلات الالتحاق في التعليم شهدت ارتفاع كبير، إلا أنه لا زالت هناك الحاجة إلى إضفاء التحسينات على نوعية وجودة التعليم المقدمة. وجميع الجهود من أجل إضفاء هذه التحسينات داخل الدولة يجب أن تبدأ عند المستوى المدرسي. فيما يلي بعض التوصيات التي من شأنها أن تساعد على إضفاء التحسينات المطلوبة:

1. جعل تعليم الذكور أولوية

الذكور في جميع انحاء العالم يحققون نتائج اسوأ من نظرائهم الإناث، ومع ذلك هذه الظاهرة يمكن ملاحظتها بشكل واضح للغاية في دول مجلس التعاون الخليجي. بهدف زيادة القدرة التنافسية في دولة الامارات العربية المتحدة، يجب اتخاذ خطوات عاجلة من أجل إعادة إشراك الذكور في عملية التعليم بالنسبة للمراحل التحضيرية والثانوية والجامعية. وبعض الطرق التي يمكن من خلالها التعامل مع هذه المشكلة هي جعل المناهج الدراسية أكثر صلة بالحياة اليومية لهؤلاء الطلاب، وتقديم المزيد من التشجيع والدعم للطلاب الاماراتيين على الالتحاق بقطاع التدريس، حيث يتمكنون من أن يصبحوا نماذج وقادة يمكن للطلاب الاقتداء بهم. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج الاولاد إلى تلقي المزيد من التشجيع من قبل كادر التعليم، والمستشارين، وأسرهم لان ذلك سيحفزهم على مواصلة تعليمهم العالي، خصوصا في مجالات العلوم والتكنولوجيا، التي سيكون عليها طلب متزايد في المستقبل القريب. كما انه من الضروري جدا إجراء المزيد من الدراسات بهدف دراسة الحوافز الاقتصادية المعمول فيها بالوقت الحالي التي تدفع الذكور إلى ترك قطاع التعليم والالتحاق بسوق العمل (Ridge ، 2009).

تقييم متواصل لعملية التدريس والتعلم. إن إجراء هذه التقييمات بصورة منتظمة ومستمرة سيساعد المعلمين ومدراء المدارس وصناع السياسة على اتخاذ القرارات الفعالة والمطلوبة التي تضمن التعامل مع المسائل السلبية في قطاع التعليم بالشكل الصحيح والمطلوب.

الصعيد المدرسي، يجب تدريب مدراء المدارس على إجراء البحوث الإجرائية من أجل تقييم السياسات التي من شأنها أن تضيف التحسينات الجديدة، مثل مشاركة أولياء الأمور، وضمان الجودة، والمشاركة الطلابية، وغير ذلك. أخيراً، على مستوى الصف، يجب تشجيع المعلمين على إجراء

إن وزارة التربية والتعليم هي الجهة المسؤولة عن جميع المدارس في دبي والشارقة والإمارات الشرفية، بينما مجلس أبوظبي للتعليم هو الجهة المسؤولة عن إدارة المدارس في أبوظبي والعين والمنطقة الغربية. للمزيد من المعلومات حول بنية نظام التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة يرجى الاطلاع على Farah و Ridge "دور المناهج المدرسية في تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة: قضية الإمارات العربية المتحدة" (2011)

PISA 2009 تستند على النتائج من دبي فقط، بينما PISA 2009 تستند على إجمالي نتائج البيانات لدولة الإمارات العربية المتحدة.

المصادر

- Abdulla, F. & Ridge, N. (2011). Where are all the men? Gender, Participation and Higher Education in the United Arab Emirates. *Working Paper Series*, No 11-03. Dubai School of Government.
- Autor, D. H., Levy, F., & Murnane, R. J. (2003). The Skill Content Of Recent Technological Change: An Empirical Exploration. *The Quarterly Journal of Economics*, 118 (4), 1279-1333.
- Benhabib, J. & Spiegel, M. (1994). The Role of Human Capital in Economic Development: Evidence for Aggregate Cross-Country Data. *Journal of Monetary Economics*, 34, 143-73.
- Carnoy, M. (2004). *Education for All and the Quality of Education: A Reanalysis*. Paper commissioned for the EFA Global Monitoring Report. UNESCO, Paris.
- Chandra, A. (2011). Nexus between Government Expenditure on Education and Economic Growth: Empirical Evidences from India. *Revista Romaneasca Pentru Educatie Multidimensionala*, 6 April 2011.
- Education For All (EFA) (2005). EFA Global Monitoring Report – The Quality Imperative. UNESCO, Paris.
- Education for All (EFA)(2011). EFA Global Monitoring Report – The hidden crisis: Armed conflict and education – Global findings. UNESCO, Paris.
- Darling-Hammond, L. (2009). Steady Work: How Finland is Building a Strong Teaching and Learning System. V.U.E. Summer 2009.
- Fox, W. (2007). The United Arab Emirates: Policy Choices Shaping the Future of Public Higher Education. *Research and Occasional Paper Series*, Center for Studies in Higher Education: University of California at Berkeley, United States.
- Gonzalez, G. C. (2010). Education and Employment in the Private Sector: Addressing the Skills Mismatch in the GCC. In Emirates Center for Strategic Studies and Resesarch (ECSSR) (Ed.), *Education and the Requirements of the GCC Labor Market* (pp. 91-116). Abu Dhabi, UAE: ECSSR.
- Government of Abu Dhabi. (2008). *The Abu Dhabi Economic Vision 2030*. November 2008. Abu Dhabi: United Arab Emirates.
- Gylfason, T. & Zoega, G. (2002). Inequality and Economic Growth: Do Natural Resources Matter? *CESifo Working Paper Series* No. 712.
- Hanushek, E. A. & Kimko, D. D. (2000). Schooling, Labor Force Quality, and the Growth of Nations. *American Economic Review*, 90 (5), 1184-1208.

- Hanushek, E. A. (2005). Why Education Quality Matters. *Finance and Development*, 42 (2), International Monetary Fund.
- Jang, S. & Kim, N. (2004). Transition from high school to higher education and work in Korea, from the competency-based education perspective. *International Journal of Education Development*, 24, 691–704.
- Karoly, L. (2004). The Role of Education in Preparing Graduates for the Labor Market. *Working Paper Series*, WR-742, The RAND Corporation.
- Knowledge and Human Development Authority. (2009). *TIMSS Educator's Report: Dubai 2007*. Dubai: United Arab Emirates.
- Lazear, E. (2003). Teacher incentives. *Swedish Economic Policy Review*, 10, 179–214.
- Mulligan, C. (1999). Galton versus the human capital approach to inheritance. *Journal of Political Economy*, 107, S184–S224.
- Murnane, R., Willett, J., Duhaldeborde, Y. & Tyler, J. H. (2000). How important are the cognitive skills of teenagers in predicting subsequent earnings? *Journal of Policy Analysis and Management*, 19, 547–568.
- Muysken, J., & Nour, S. (2006). Deficiencies in Education and Poor Prospects for Economic Growth in the Gulf Countries: The Case of the UAE. *Journal of Development Studies*, 42 (6), 957–980.
- Powell, W. W. & Snellman, K. (2004). The Knowledge Economy. *Annual Review of Sociology*, 30, 199–220
- Pritchett, L. (2001). Where Has All the Education Gone? *World Bank Economic Review*, 15 (3), 367–391. World Bank.
- Psacharopoulos, G. & Patrinos, H. A. (2002). Returns to Investment in Education: A Further Update. *Policy Research Working Paper 2881*, World Bank.
- Ridge, N. (2010). Teaching Quality, Gender and Nationality in the United Arab Emirates: A Crisis for Boys. *Working Paper Series 10-06*, Dubai School of Government
- Ridge, N. and Farah, S. (2011). The Role of the School Curriculum in Developing a Knowledge-based Economy: The Case of the United Arab Emirates. In Emirates Center for Strategic Studies and Research (Ed.), *Education in the UAE: Current Status and Future Developments*. Abu Dhabi, UAE: ECSSR
- Sahlberg, P. (2006). Education reform for raising economic competitiveness. *Journal of Educational Change*, 7 (4), 259–287.
- Sahlberg, P. (2007). Education policies for raising student learning: the Finnish approach. *Journal of Education Policy*, 22 (2), 147–171.
- Schwab, K. (2011). *The Global Competitiveness Report 2011*. World Economic Forum: Geneva, Switzerland.
- Schwalje, W. (2011). Knowledge-based Economic Development as a Unifying Vision in a Post-awakening Arab World. *Munich Personal RePEc Archive (MPRA)*, Paper No. 30305.
- Shaheen, K. (2010, June 5). Emiratis 'must be steered into private sector.' *The National*. Retrieved on August 24, 2010 from <http://www.thenational.ae/apps/pbcs.dll/article?AID=/20100606/NATIONAL/706059854&SearchID=73400849469526>
- Stevenson, R. (2011, September 28). Three Rs of Asian Education: rigorous, rigid and results. *The Sydney Morning Herald*. Retrieved from: <http://www.smh.com.au/national/education/three-rs-of-asian-education-rigorous-rigid-and-results-20110927-1kvgq.html>
- UAE Interact (2009). UAE cabinet approves record Dh43.6 billion federal budget for 2010, UAE-US agreement on peaceful nuclear cooperation. *UAE Interact*. Retrieved from: http://www.uaeinteract.com/docs/UAE_cabinet_approves_record_Dh43.6_billion_federal_budget_for_2010,_UAE-US_agreement_on_peaceful_nuclear_cooperation/38198.htm
- UAE Ministry of Education (2010). *The Ministry of Education Strategy 2010–2020: Aiming in accomplishing a score of 10/10 in all its initiatives*. Abu Dhabi: United Arab Emirates

UAE Vision 2021 (2009). *Vision 2021: United in Ambition and Determination*. Abu Dhabi: United Arab Emirates. Retrieved on October 9, 2011 from <http://www.vision2021.ae>

Walker, M. (2011). *PISA 2009 Plus Results: Performance of 15-year-olds in reading, mathematics, and science for 10 additional participants*. Australian Council for Education Research (ACER): Australia.

World Bank. (2004). *Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C.: The World Bank.

World Bank (2008). *The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank

World Bank (2012a). *Putting Higher Education to Work*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank

World Bank (2012b). Data retrieved February 26 from World Development Indicators (WDI) and Global Development Finance (GDF) online database.

سمر فرح هي باحثة في مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة. وهي حاصلة على شهادة الماجستير في مجال العولمة والتنمية من جامعة وارويك في المملكة البريطانية المتحدة.

المحرر: ناتاشا ريدج

الآراء الواردة في ورقة السياسة هذه هي خاصة بالمؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة.

جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة لمؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

دعم البحوث، توسيع آفاق التفكير

مقر مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة في إمارة رأس الخيمة، وهي مؤسسة غير ربحية تأسست في عام 2009 تحت رعاية صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة. المؤسسة لديها وظيفتين رئيسيتين:

- توعية صانعي السياسات من خلال تكليف إجراء البحوث العالية الجودة، و
- إثراء قطاع التعليم المحلي من خلال تعزيز مهارات وامكانيات هيئة التعليم في إمارة رأس الخيمة وتزويدهم بالأدوات التي يحتاجونها من أجل إحداث تغيير إيجابي داخل مجتمعهم.

الرجاء زيارة موقع مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي alqasimifoundation.com لمعرفة المزيد حول أبحاثنا والمنح المقدمة والأنشطة البرنامجية.